



كرم مارون عبارة
داد كان بالآخر لم يتمتع

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٦/٨ برئاسة القاضي السيد محمد محمود وعضوية كل من السيدة القاضية فلوران محمد السادس وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وكريم محمد بابان ومحمد صائب القشيدى وعميرة صالح التيسى ومحاتيل شحشون قن شورقيس وحسين ابرهيم الشهبنى بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآلى :

العزيز - العدنى عليه - وزيراً للداخلية /إضافة توظيفه - ووكيل العميد المطراني
ناظم ناصر ناظم .
العزيز عليهما السلام - أرجعت التكريم خضرور عباس - ووكيل الع高三ى
مهند عبد الكريم المعاذى .

الملخص

أدى العدنى أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان يصل برتبة ملازم أول شرطة في وزارة الداخلية وقد أتيى على التقاضي في القائم السابق وبهذه سقوط القائم أعيد إلى الخدمة باسم على أمر محافظ تربلاه ومتغير الجنسية العلة في يدها وبموافقة وزيرة الداخلية وقد استمر في الخدمة اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١٥ ولغاية ٢٠٠٩/١٢/٣ بعد ان تدرج في الرتب حتى وصل إلى رتبة ثوب شرطة إلا أن الداعى عليه (العزيز عليه) /إضافة توظيفه/ تم بالقضاء من الخدمة على أساس وجود قيد جنائي له . نظرت المحكمة (العزيز عليه) لدى العدنى عليه /إضافة توظيفه وسبل تظلمه بالعدد (١٥٤) في ٢٠٠٩/١/٢٠ ولم يبت بالظلم رغم مرور المدة القانونية وكانت قد أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها في هذه المخواى بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ وقد أثبت منقوصها من المحكمة الاتحادية العليا بالقرار التيسيري العدد (١١١) /الاتحادية/بغداد/٢٠١١/٣/٢٠١٧ وليتماماً لقرار القاضي العظيم فيه أعلاه فقد أصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٩ وبعد انتسابه (٦١) في ٢٠٠٩/١٢/٣ بالاكتافية يقضى بالزام الداعى عليه /إضافة توظيفه/ بالقيام الأمر الإداري الصادر من مديرية



كتاب ماري عبران
داد خارجي بالإنجليزية

الجنبية العامة - سيرورة الشروق الإدارية والعلمية المترافق (٤٥٠) قسٰ ١١/١٠٠٠
اللقرة (٢) منه وإعادة المدعى إلى الخدمة وتحصيل المدعى عليه إلضافة لوظيفته المصاريف
وأتعاب المحكمة حيث ثبتت التحصنة بعم وجوده فيه جنابي بحق المدعى من خلال تسلسل
المديرية العامة للتطبيقات التقنية/مديرية التسجيل الجنائي المترافقين (٣٧٧٩) قسٰ
٢٠٠٩/٢/٦ و (٨٥١٥) قسٰ ٢٠٠٩/٥/٢٠ . طعن المدعى بواسطة وكيله بالحكم أسلم
المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التسليمية المؤرخة ٢٠١١/٧/٢٧ طلبًا تضمنه
لأكشاف الوراء فيها .

القرار

لدى التشكيل والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن المدعى مقدم ضمن
الدعا القانونية قراره بقوله شفلاً . ولدى عطف النظر على الحكم المطعون وجداً أنه صحيح
ومعقول للقانون ذلك أن محكمة القضاء الإداري قد أجرت تحقيقاتها على ضوء قرار النافذ
ال الصادر من المحكمة الاتحادية العليا المرقم (١١/الحادية عشر/٢٠١١) في
٢٠١١/٢/١٧ بالوصول إلى النتيجة القانونية لإعادة المدعى إلى الخدمة من قبل محكمة كربلاء بتاريخ
١٩٧٨/٢/٢٠٠٣ رغم أن قانون الخدمة والظائف الأخرى رقم (١) لسنة ١٩٧٨
نص على أن تكون الإعادة إلى الخدمة بمرسوم جمهوري بناءً على القرار الوزيري . وهل
إن القانون أعلاه قد أوقف العمل به خاصة موضوع الإعادة بمرسوم جمهوري . وحيث إن
المحكمة وعدهم ضوء قرارها المنقضى فلائحت وزارة الداخلية/وزارة الوزارة لشؤون
الشرطة/مديرية المديرية القانونية بهذه الشخصيات والتي أثبتت بتقليبه المرقم (٢١٩٣٠)
في ٢٠١٠/٥/٢٠ أن العمل جار الأفق بالقرار البيروقني لعام وجوده مرسوم جمهوري . وحيث
قد صدر الأمر البيروقني المرقم (١٤) عن رئيس مجلس الوزراء لافتتاح العام للقوافل
المسائية وقد تضمنت اللقرة (٢) فيه على إثباته ثعيون خطاب الشرطة الذين تم منحهم
البراءة من قبل سلطة الاختلاف (المحكمة) والمحاكمتين . وبحيث لم يذكرت المحكمة وجوده قيد
جنابي للمدعى عليه فإن القرار الإداري المنطعون فيه الصادر من مديرية الجنسيات

حكم مأمور عبودي
دادي صالح باشويه لوكيله



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٠١١/٧/العلوية/بغداد/٢٠١١

العنة/بغدادية الطعون الإدارية رقم (٢٤) في ٢٠١١/٦/٣ المقبرة (٢) منه
والنقض يليهاء خمسة المدعى عبد الكريم خضر عباس بستوجب الالقاء ، ويحيط إن
محكمة القضاء الإداري أصدرت حكمها بالبقاء هذا القرار وإعادة المدعى المقاضة ، عليه قرار
تصديق الحكم العلوي ورد الطعون التمهينية وتحميم التمييز رسم التمييز ومسير القرار
بالاتفاق في ٢٠١١/٦/٨ .

الرئيس
محمد المحصول

العضو
أذريق محمد الصافي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم عطية محمد

العضو
صبرة صالح التمهيني

العضو
أكرم محمد بابان

العضو
محمد صالح التمهيني

العضو
موهان الدين شعبان فوز فخر رئيس

العضو
حسين أبو السن

مكتوب بخط اليد
عليه توقيع